

أثر تطبيق اتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني

2015-2010

جقريف علي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

Abstract

This study aimed to measure the impact of the application of Basel III agreement on the performance of Jordanian banking sector, through the analysis of the performance indexes of Jordanian banking sector in Amman Stock Exchange securities before and after the date of the introduction of the new standards, as well as to search for the challenges and the effects of the application of new decisions in the banking systems and their impact on the global economy and finance. The study found that the application of Basel III marked by several challenges and effects, both at the macro level or at the level of each system alone, this is due to the fundamental differences between banking systems on one hand and the omission considered by regulators in some issues on the other hand, where many researchers believe that Basel III did not cover all the shortcomings demonstrated by the recent financial crisis on the previous regulations.

Key words: Basel III agreement, the performance indexes of Jordan banking sector, Basel III challenges and effects.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق اتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني من خلال تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي في بورصة عمان للأوراق المالية قبل وبعد تاريخ البدء في تطبيق المعايير الجديدة، بالإضافة إلى البحث عن تحديات وتأثيرات تطبيق هذه المعايير في الأنظمة المصرفية وانعكاساتها على الاقتصاد والمالية العالمية. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مقررات بازل III تتخلله العديد من التحديات والتأثيرات، سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل نظام على حدى، وذلك راجع إلى الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة المصرفية من جهة وإهمال المنظمين لبعض المسائل من جهة أخرى، حيث يرى العديد من الباحثين أن اتفاقية بازل III لم تغطي جميع النقائص التي أظهرتها الأزمة المالية الأخيرة في التنظيمات السابقة.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل III، مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني، تحديات وتأثيرات تطبيق بازل III.

مقدمة:

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في إعادة النظر في التنظيمات الحالية التي تحكم عمل المؤسسات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، فنتيجة للضغوطات الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي اجتمع محافظي البنوك المركزية لتقديم الإصلاحات الضرورية. بعد تحليل ومناقشة أسباب الأزمة المالية العالمية، تم إرجاع السبب الرئيسي إلى مشكلة السيولة والتي تم إهمالها في التنظيمات السابقة مقابل تركيزهم على إدارة المخاطر الأخرى. ولمعالجة هذه المشكلة تم استحداث تنظيمات جديدة بعنوان مقررات بازل III، بهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي وتحسين قدرته على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، والحد من انتشارها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

ركزت إصلاحات بازل III على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة العالمية، بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة، فضلاً عن تعزيز الإفصاح عن انكشاف البنوك، كما تضمنت الاتفاقية الجديدة قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة ذات التأثير العالي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب الانتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الاتصال الناتجة عن العولمة المالية.

جاءت هذه الدراسة لتقدير أثر تطبيق مقررات بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني، حيث تعتبر الأردن من بين الدول السبّاقة في تطبيق الاتفاقيات السابقة، ومسايرة تطبيق الاتفاقيات الجديدة باعتبارها دولة منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أنها تعتمد على الاقتصاد المالي بشكل كبير نظراً لافتقارها لمصادر للطاقة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط وتميزها بالاستقرار الأمني مقارنة بالدول المجاورة الأمر الذي يجعلها قطب ممتاز للمستثمرين للعرب أو حتى الأجانب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مقررات بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال دراسة مؤشرات أداء القطاع المصرفي في بورصة عمان للأوراق المالية قبل وبعد تاريخ البدء في تطبيق مقررات لجنة بازل، بالإضافة إلى البحث في تحديات وتأثيرات تطبيق مقررات بازل III ضمن القطاع المصرفي على المستوى العالمي، والعمل على الخروج بنصائح وإرشادات التي من شأنها أن تفيد القطاع المصرفي الجزائري، وذلك في ظل توجه النظام المصرفي الجزائري نحو تطبيق المعايير الدولية التي تفرضها عليه التغيرات السريعة في المجال المصرفي نتيجة العولمة المالية.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من:

- 1- التعرف على أثر تطبيق مقررات بازل III على مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني لإحدى أهم البورصات العربية بسبب موقعها الإستراتيجي في قلب الشرق الأوسط.
- 2- تدرج هذه الدراسة ضمن توصيات لجنة بازل للدول الأعضاء بدراسة تأثير تطبيق مقررات بازل III على أداء القطاع المصرفي.
- 3- تحديد تحديات وتأثيرات تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي على المستوى العالمي.
- 4- إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في القطاع المصرفي الجزائري باعتبار الأردن سباقة في تطبيق المعايير الدولية.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة هذه الدراسة من المتطلبات الكثيرة والمعقدة في اتفاقية بازل الجديدة، وما تتطلبه من تحضيرات دقيقة وسياسات رشيدة من قبل البنوك والسلطات الإشرافية على حد سواء، قبل البدء في تطبيق مقرراتها لتفادي أثارها السلبية على مستوى الأسواق المالية التي تعتبر عصب النظام المصرفي. فما مدى تأثير تطبيق مقررات بازل III على مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني؟ وما هي تحديات وتأثيرات تطبيق مقرراتها؟ ولتوضيح الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل هناك أثر لتطبيق مقررات بازل III على مؤشر حجم التداول؟

2- هل هناك أثر لتطبيق مقررات بازل III على مؤشر عدد الأسهم المتداولة؟

3- هل هناك أثر لتطبيق مقررات بازل III على مؤشر الرقم القياسي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى، H_0 : لا يوجد أثر لتطبيق مقررات بازل III على حجم التداول.

الفرضية الثانية، H_0 : لا يوجد أثر لتطبيق مقررات بازل III على مؤشر عدد الأسهم المتداولة.

الفرضية الثالثة، H_0 : لا يوجد أثر لتطبيق مقررات بازل III على مؤشر الرقم القياسي.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة القطاع المصرفي الأردني.

عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2010/7/31 إلى 2015/6/31.

أسلوب معالجة البيانات: تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، حيث تم استخدام اختبار فيشر (paired t-test) لتحليل الفرق بين متوسط العييتين، ومعادلة الانحدار البسيط من الدرجة الأولى لاختبار فرضيات الدراسة.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات منها نقص الدراسات العربية ذات الصلة، بالإضافة إلى عدم الإفصاح عن التحديات والتأثيرات التي تواجه التطبيق السليم للمقررات الجديدة، سواء من طرف السلطات الإشرافية أو من طرف بنوك عينة الدراسة مما استدعى الاعتماد على التحديات والتأثيرات على المستوى العالمي.

الدراسات السابقة:**1- دراسة (2015) Martien Lubberink⁽¹⁾: Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel III**

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير ممارسات إدارة الخصوم على سلامة واستقرار النظام المصرفي (والتي تلجأ لها البنوك من خلال استدعاء سندات الدين من حاملها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازل III). حيث قام الباحث بدراسة عينة تتكون من 720 ممارسة إدارة الخصوم للبنوك الأوروبية في الفترة الممتدة من افريل 2009 إلى ديسمبر 2013. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة الخصوم لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلباً على سيولة وملاءة البنوك، كما يمكن أن تكون انعكاساً لآثار سياسية خلافاً لأهداف قواعد الملاءة المصرفية.

2- دراسة: (2015) Christian M. Mc Namara and al⁽²⁾: Swiss Finish to Basel III

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن التحديات التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل III نظراً لخصوصية هذا النظام الذي يتميز بشدة التركيز وقوة الارتباط بالاقتصاد ككل. وذلك من خلال البحث عن التجاوزات التي يمكنها أن تحدث في نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول، وكيفية معالجة هذه التجاوزات. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بمعدل كبير جداً مقارنة بالأوزان المعيارية، وذلك بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية.

3- دراسة: (2015) Zaichao Du & Juan Carlos Escanciano⁽³⁾:**Back testing Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk**

هدفت هذه الدراسة لإيجاد حل للمشكلة التي تواجه المؤسسات المصرفية والمالية فيما يتعلق بأسلوب قياس مخاطر السوق المعتمد حديثاً من قبل لجنة بازل والمتمثل في أسلوب العجز المتوقع Expected Shortfall (ES) كبديل عن الأسلوب التقليدي القيمة المعرضة للخطر Value - at - Risk (VaR)، وذلك بسبب غياب أدوات بسيطة تساعد على تقدير تنبؤات (ES). حيث أقترح الباحث اختبار خلفي مشروط لـ (ES) بالاعتماد على الانتهاكات التراكمية بالتأثر مع (VaR)، إضافة إلى إنشاء خصائص مقارنة للاختبار والتحقق من أداء العينة المحدودة من خلال بعض المحاكاة لنموذج مونت كارلو. ومن خلال تطبيق عملي لثلاثة من مؤشرات الأسهم الرئيسية، توصلت الدراسة إلى أن (VaR) لا تستجيب عادة للأحداث المتطرفة مثل تلك التي واجهتها خلال الأزمة المالية الأخيرة، في حين يقدم (ES) وصفاً أكثر دقة عن المخاطر التي تنطوي عليها.

4- دراسة: (2015) Allan D. Grody and Peter J. Hughes⁽⁴⁾:**The Global Risk Regime – New Roles for Auditors**

على ضوء المتطلبات الجديدة المقدمة من قبل لجنة بازل بعد الأزمة المالية العالمية والرامية إلى تحقيق التنسيق بين مخاطر البنوك والنظم المحاسبية. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير دور مدقق الحسابات والمحاسبين على تعزيز واستعادة الثقة والمصدقية لأصحاب المصالح في تقارير إدارة مخاطر البنوك. وتوصلت الدراسة إلى أن توسع دور مدقق الحسابات ليشمل التحقق المستقل للامتثال لمبادئ إدارة المخاطر وتجميع البيانات الخاصة بها سوف يلعب دوراً بارزاً في استعادة ثقة ومصدقية الأطراف المشاركة من خلال الرفع من جودة ودقة مستويات الإفصاح. بالإضافة إلى أن تأثير إدارة الرقابة المحاسبية المالية لها نفس قوة إدارة المخاطر.

الإطار النظري: اتفاقية بازل III:

اتفاقية بازل III هي السلسلة الثالثة من الإصلاحات التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد كل من بازل I و II.

أولاً: متطلبات اتفاقية بازل III:

بناء على الركائز الثلاث لإطار عمل اتفاقية بازل II اعتمدت لجنة بازل مجموعة من الإصلاحات التي تهتم بكل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتعزيز تغطية المخاطر في إطار رأس المال، وذلك من خلال ما يلي:

1- رفع الجودة والاتساق والشفافية في قاعدة رأس المال: فرضت اللجنة دعم تعرض البنوك للمخاطر بقاعدة رأسمالية عالية الجودة؛

2- تعزيز تغطية المخاطر: قامت اللجنة بإدخال إصلاحات متعلقة بمتطلبات دفاتر التداول وانكشاف التوريق المعقدة والمصادر الرئيسية لمخاطر العديد من أعمال البنوك الدولية؛

3- اعتماد نسبة الرافعة المالية كمكمل لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر: قامت اللجنة بإدراج شرط نسبة الرافعة المالية قصد تقييد نسبة الديون في القطاع المصرفي، مما يساعد على تخفيف خطر عمليات تخفيض الديون التي تزعزع الاستقرار والتي يمكن أن تتلف النظام المالي والاقتصاد، بالإضافة إلى تقديم ضمانات إضافية ضد مخاطر النماذج وخطأ القياس من خلال توفير مكمل بسيط وشفاف ومستقل لمقياس المخاطر؛

4- تخفيض الدورات الاقتصادية وتعزيز مخازن مواجهة التقلبات الدورية: عرضت لجنة بازل عدداً من التدابير لجعل البنوك أكثر قدرة على التكيف مع مسايير الاتجاهات الدورية التضخمية للصدمات المالية في جميع أنحاء النظام المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد عموماً، قصد امتصاص الأزمات بدلاً من إرسال المخاطر إلى النظام المالي والاقتصاد ككل؛

5- معالجة المخاطر النظامية والترابط: قامت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي بوضع نهج متكامل بشكل جيد للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية من خلال وضع مجموعة من الرسوم الإضافية لرأس المال، ورأس المال المشروط والديون المكفولة. بالإضافة إلى رسوم إضافية للسيولة، وتشديد القيود المفروضة على الانكشاف الكبير وتعزيز الرقابة؛

6- إدخال معيار السيولة العالمية: قامت لجنة بازل بإدخال معايير السيولة العالمية المتفق عليها دولياً. من خلال فرض متطلبات دنيا لمعايير السيولة قصد خلق فرص متكافئة والتي تتمثل في⁽⁵⁾:

– نسبة تغطية السيولة: Liquidity Coverage Ratio (LCR)

يهدف هذا المعيار إلى ضمان محافظة البنك على مستوى كاف للأصول السائلة عالية الجودة والأصول غير المرتبطة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة لديها لمدة 30 يوم عمل في ظل سيناريو يتميز بشدة التقلبات في السيولة، والذي يكون محددًا من قبل المشرفين؛

– نسبة صافي التمويل المستقر: Net Stable Funding Ratio (NSFR)

يهدف هذا المعيار إلى تشجيع تمويل المزيد من الأصول وأنشطة المؤسسات المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يحدد هذا المقياس كمية الحد الأدنى المقبول للتمويل المستقر الذي يستند على خصائص سيولة أصول وأنشطة المؤسسة على مدى سنة واحدة؛

7- أدوات المراقبة Monitoring tools

بالإضافة إلى المقاييس السابقة المستخدمة كمعايير، هناك مقاييس تستخدم كأدوات مراقبة ثابتة، حيث تحدد هذه المقاييس معلومات معينة تتعلق بالتدفقات النقدية للبنك، هيكل الميزانية العمومية، الضمانات المتاحة الغير مرتبطة وبعض مؤشرات السوق. وتمثل هذه المقاييس مع المعايير السابقة أساساً للمعلومات التي

تساعد المشرفين على تقييم مخاطر السيولة للبنك⁽⁶⁾. حيث تساعد هذه المقاييس في تقدير الفجوة بين تدفقات السيولة لفترات زمنية محددة، وتحديد مصادر التمويل الكبيرة التي قد تؤدي إلى إحداث مشاكل في السيولة. كما توفر للمشرفين بيانات كمية وخصائص رئيسية للعمليات وأصول البنوك. بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه البنوك نتيجة تقلبات الأسعار في الأسواق المالية⁽⁷⁾.

8- مجال تنفيذ اتفاقية بازل III:

نظرا للتعقيدات الكثيرة التي تميز الاتفاقية الجديدة، فقد منح المنظمون مجالا واسعا لتطبيق القواعد الجديدة، حيث بدأ العمل بها تدريجيا ابتداء من 2013 على أن يكتمل تنفيذها بحلول عام 2019. وذلك وفقا للترتيبات المرحلية التالية⁽⁸⁾: بالنسبة للحد الأدنى لنسبة رأس مال الأسهم العادية للشريحة الأولى بدأ العمل بها تدريجيا من سنة 2013 بنسبة 3.5% ثم 4% في 2014 ليستقر عند 4.5% ابتداء من 2015. في حين يبدأ العمل برأس المال لأغراض التحوط سنة 2016 بمعدل 0.625% ليرتفع إلى 1.25% في 2017 ثم 1.875% في 2018 ليصل إلى الحد الأقصى 2.5% سنة 2019. أما بالنسبة للرافعة المالية فيبدأ العمل بها بشكل موازي في سنة 2017 ثم يتم تحويلها إلى الشريحة الأولى سنة 2018. حيث يجب أن يبلغ معدل الحد الأدنى للشريحة الأولى 3.5% سنة 2013 ثم 5.5% سنة 2014 ثم يستقر عند 6% ابتداء من 2016. بينما يبدأ العمل بنسبة تغطية السيولة سنة 2015 بـ 60% بمعدل زيادة يساوي 10% سنويا ليصل إلى 100% مطلع سنة 2019. أما نسبة صافي التمويل المستقر فيبدأ العمل بها بداية من سنة 2018.

ثانياً: تحديات تطبيق اتفاقية بازل III:

رغم الجهود الكبيرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف إعداد إطار جديد يتماشى والتطورات السريعة في الصناعة المصرفية إلا أن النتائج المتوصل إليها تشمل على العديد من التحديات:

1- إن السماح للبنوك بالاعتماد على نماذج داخلية في تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر سوف يترك بعض الحسابات مفتوحة، الأمر الذي يسمح بالتلاعب في تقدير متطلبات رأس المال⁽⁹⁾.

2- حسابات الارتباط المدرجة في المبادئ الإرشادية لبازل غير قادرة على توفير تقديرات مفيدة لعوامل المخاطر النظامية، ومن ثم تقديرات المخاطر غير المتوقعة. وذلك للطبيعة الديناميكية المخاطر النظامية، إذ لا يمكن تقديرها بناءً على نماذج حسابية مركزة على بيانات تاريخية⁽¹⁰⁾.

3- ينطوي نموذج العجز المتوقع (Expected Shortfall (ES كمقياس رئيسي لمخاطر السوق على العديد من تحديات التنفيذ في المنظومة المصرفية، وذلك لعدم توفر أدوات بسيطة لتقييمه⁽¹¹⁾.

4- احتواء نموذج رسوم رأس المال المخاطر المتزايدة Incremental Risk Capital charge (IRC) على العديد من المشاكل والاعتبارات المنهجية، حيث أن تصميم وتنفيذ وتطوير IRC مكلف ويستغرق الكثير من الوقت⁽¹²⁾.

5- لم يتم التأكد في الواقع من صحة الافتراض القائم على أن جميع البنوك لديها نفس معدل الانكشاف بالنسبة للمستويات العالية من المخاطر⁽¹³⁾.

6- تحديات السيولة المثل: تنطوي نسب السيولة الجديدة على مشكل ثلاثي الأبعاد، من حيث عدم القدرة على تحديد النسبة المثلى لفترة استحقاق التحويلات الخاصة بالبنك، وصعوبة التحكم في تغير معدلاتها نتيجة الابتكار، بالإضافة إلى مشكلة عدم المرونة التي تفتح المجال للالتفاف حول تنظيمات السيولة من خلال المؤسسات الغير خاضعة لها⁽¹⁴⁾.

7- إهمال بازل III لمخاطر السيولة المرتبطة بمبادلات القروض المتعثرة credit default swaps (CDS)، حيث تنص بازل III على أن CDS ضمنياً لها احتمالية التعثر،

وبالتالي تستخدم في حساب مخاطر رأس المال المنسوبة إلى مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة. إلا أن البعض يرى بأن هوامش مبادلات القروض المتعثرة CDS تعكس أكثر بكثير من مجرد الجدارة الائتمانية للمنشأة المصدرة، حيث يتحكم فيها أيضا عدم سيولة CDS وحجم السوق والصناعات المعتمدة على الائتمان والعوامل غير السائلة⁽¹⁵⁾.

8- لقد اعترفت لجنة بازل بان عدم تنفيذ القواعد الجديدة بطريقة متسقة يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية بسبب الارتباط القوي بين مخاطر السيولة والمخاطر النظامية⁽¹⁶⁾.

9- نظريا يعتبر رأس المال القابل للتحويل الطارئ Contingent Convertible Capital (CoCo) دعامة أساسية لمتطلبات رأس المال، غير أن نجاعة دوره تعتمد على سرعة ودورية الحسابات الرسمية لقيمته والإعلان عنها. إلا أن الإفصاح عنه يتم على أساس ربع سنوي، وبالتالي فإن التحركات السريعة في أوقات الأزمات المالية تجعل التحديثات غير متوفرة في الوقت المناسب، مما يجعل الاعتماد الكبير على رأس المال القابل للتحويل الطارئ CoCo من قبل البنوك لا يحسن متطلبات رأس المال⁽¹⁷⁾.

10- يعتبر الهيكل المؤسسي للمنظمين واحد من اكبر المشاكل في البيئة التنظيمية، حيث أن الأنظمة المعقدة واختلاف المنظمين يخلق فجوة للمراجعة التنظيمية. فتجنب المراجعة التنظيمية يتطلب إيجاد تنظيم موحد ومنظمين موحدين. لكن على المدى القصير الحكومات الوطنية يترددون في تحقيق ذلك نظرا لمصالحهم السياسية والثقافية والمالية⁽¹⁸⁾.

11- تعتبر قدرة التامين على الودائع بمثابة عائقا أمام قوى انضباط السوق⁽¹⁹⁾، حيث أن وجود تنظيمات وقوانين تفرض على البنوك ضرورة التامين على الودائع، يجعل المودعين الصغار (أصحاب الودائع الصغيرة) لا يهتمون بجودة أصول البنوك⁽²⁰⁾.

- 12- يرى البعض بأن الجهود المبذولة من قبل المنظمين قصد تحقيق التنسيق بين تقارير المخاطر المصرفية والنظم المحاسبية، بهدف استعادة الثقة والمصدقية لأصحاب المصلحة في تقارير مخاطر البنوك، متأخرة كثيرا كما أنها لم تكن بالشكل والحجم المطلوبين⁽²¹⁾.
- 13- إن نتائج مراقب الحسابات على القوائم المالية يعتبر اقل فعالية كرادع للمخاطر من قبل الإدارة⁽²²⁾، حيث يمكن حدوث تلاعبات محاسبية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين والمنظمين⁽²³⁾.
- 14- تحديات الفترة الانتقالية للتنفيذ (مجال التنفيذ): هناك جدل كبير حول هذه الفترة لتنفيذ تدابير السيولة⁽²⁴⁾. حيث طالبت بعض الدول بتسريع برنامج التنفيذ، في حين دعت بعض الدول الأخرى إلى ضرورة التريث قصد الاستعداد الجيد.

ثالثاً: تأثيرات تطبيق اتفاقية بازل III:

1- التأثير على عوائد البنوك: هناك أثر كبير على عوائد البنوك نتيجة الوفاء بمتطلبات بازل III، حيث أعلنت كل من Credit Suisse و UBS وهما أكبر مؤسستين مصرفيتين في سويسرا واللتان تمثلان 40 % من حجم الائتمان في سويسرا، عن تراجع كبير في دخلهما الثابت من خطوط الأعمال نتيجة التغير في التنظيم وقوى السوق، كما تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بمعدل يقترب من 50%⁽²⁵⁾. كما تعتبر مصاريف التأمين على الودائع التي تفرضها التنظيمات والقوانين الحديثة من بين التكاليف الإضافية التي تتحملها البنوك، مما يدفعها إلى التوجه إلى استثمارات أكثر خطورة لتعويض الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

2- التأثير على الاقتصاد العالمي: إن الرسوم الإضافية على رأس المال والسيولة التي أقرتها لجنة بازل سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب زيادة تكلفة التمويل على القروض القصيرة ومتوسطة الأجل، حيث تلجأ البنوك للمفاضلة بين الاستثمارات والدول حسب التنظيمات المحلية لتجنب قيود السيولة، وتشجيع

الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية تكلفة رأس المال. كما أن ارتفاع متطلبات رأس المال المصرفي سيكون لها آثار سلبية خارج القطاع المصرفي، وستعكس هذه الآثار في وقت لاحق على أسعار السلع. بالإضافة إلى أن تخفيض حجم الديون في البنوك له عواقب واسعة النطاق على الاستثمار الخاص، وبالتالي على الناتج والعملية الوطنية⁽²⁶⁾.

الجانِب التطبيقِي: أثر تطبيق اتفاقية بازل III على مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني: تبين في الجانب النظري بأن تطبيق مقررات بازل III يتخلله العديد من التحديات والتأثيرات سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل نظام على حدا. وفي هذا الجزء تم قياس تأثير تطبيق مقررات بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني من خلال دراسة ثلاث مؤشرات لأداء القطاع المصرفي في بورصة عمان للأوراق المالية: (مؤشر حجم التداول، مؤشر عدد الأسهم المتداولة ومؤشر الرقم القياسي).

أولاً: مؤشرات أداء بورصة عمان:

تعتمد بورصة عمان على العديد من المؤشرات في تقييم أدائها والتي يتم نشرها بصورة فورية على موقعها عبر الانترنت قصد الرفع من شفافية السوق ومساعدة المستثمرين في التعرف على

أداء السوق واتخاذ قراراتهم بصورة سريعة وسليمة.

1- حجم التداول بالدينار: إن حجم التداول يعطي فكرة عامة عن قوة السوق واحتمالات صعوده أو هبوطه بالمستقبل، فإذا كان حجم التداول كثيفاً فإن ذلك يعني تفاؤلاً للمستثمرين، أما إذا كان حجم التداول قليلاً فإن ذلك يؤدي إلى قلق المستثمرين مما يدفعهم إلى تصفية استثماراتهم⁽²⁷⁾.

2- عدد الأسهم المتداولة: إن عدد الأسهم المتداولة يعطي فكرة عامة على سيولة السوق، حيث أن زيادة عدد الأسهم المتداولة يدل على ارتفاع سيولة السوق. كما يقلل هذا المؤشر من مشكلة التركيز؛

3- الأرقام القياسية: تعد الأرقام القياسية من المؤشرات الهامة في الأسواق المالية التي تساعد المستثمرين على تحديد الاتجاه العام لأسعار الأسهم وقياس التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى⁽²⁸⁾.

ثانياً: الأساليب القياسية: لاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1- اختبار : Paired T-Test قصد تحليل الفرق بين متوسطي عينتين⁽²⁹⁾؛ حيث تم استخدام بيانات تتعلق بمتغيرات الدراسة (مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني) لفترة الدراسة، ومن ثم اختبار فيما إذا كان هناك فرق معنوي عند مستوى الثقة 95% بين متوسط مؤشر حجم التداول، متوسط مؤشر عدد الأسهم المتداولة، ومؤشر الرقم القياسي للقطاع المصرفي الأردني قبل تاريخ البدء في تطبيق مقررات بازل III وبعدها.

2- معادلة تحليل الانحدار البسيط من الدرجة الأولى $Y = a + bX$: قصد تحديد أثر المتغير المستقل (اتفاقية بازل III) على المتغير التابعة (مؤشر حجم التداول للقطاع المصرفي الأردني، مؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي، مؤشر الرقم القياسي للقطاع المصرفي الأردني) حيث تم إعطاء القيمة صفر للتعبير عن عدم تطبيق الاتفاقية والقيمة واحد للتعبير عن تطبيق الاتفاقية.

ثالثاً: نتائج التقدير:

1- نتائج التقدير بالنسبة لمؤشر حجم التداول للقطاع المصرفي الأردني: باستخدام قاعدة البيانات الواردة في الملحق (1) تم تحليل الفرق بين متوسطي عينتين متساويتين، ثم إجراء معادلة الانحدار البسيط.

- بلغت قيمة الفرق (النقصان) بين متوسط حجم التداول قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل ومتوسط حجم التداول بعدها 1104819.167، كما بلغت قيمة T المحسوبة 0.311 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%، (الملحق 2).

- أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط من الدرجة الأولى المدرجة في الملحق (3) ما يلي:

$$Y = 30228023.533 - 1104819.167X$$

حيث:

Y: حجم التداول

X: تطبيق مقررات بازل III، ويأخذ القيمة صفر أو واحد

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (نسبة ما يفسره المتغير المستقل في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع) 4%، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لتطبيق اتفاقية بازل III على حجم تداول القطاع المصرفي الأردني.

2- نتائج التقدير بالنسبة لمؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي الأردني، باستخدام قاعدة البيانات الواردة في الملحق (1) تم تحليل الفرق بين متوسطي عينتين متساويتين، ثم إجراء معادلة الانحدار البسيط.

- بلغت قيمة الفرق (الزيادة) بين متوسط عدد الأسهم المتداولة قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل وعدد الأسهم المتداولة بعدها 414440.933، كما بلغت قيمة T المحسوبة 0.280 وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%، (الملحق 2).

- أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط من الدرجة الأولى المدرجة في الملحق (4) ما يلي:

$$Y = 10158837.000 + 414440.933X$$

حيث:

Y: عدد الأسهم المتداولة

X: تطبيق مقررات بازل III، ويأخذ القيمة صفر أو واحد

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (نسبة ما يفسره المتغير المستقل في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع) 3.5%، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لتطبيق اتفاقية بازل III على عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي الأردني.

3- نتائج التقدير بالنسبة لمؤشر الرقم القياسي للقطاع المصرفي الأردني:

باستخدام قاعدة البيانات الواردة في الملحق (1) تم تحليل الفرق بين متوسطي عيتين متساويتين، ثم إجراء معادلة الانحدار البسيط.

- بلغت قيمة الفرق (الزيادة) بين متوسط الرقم القياسي قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل وعدد متوسط الرقم القياسي بعدها 407.733 نقطة، كما بلغت قيمة T المحسوبة 3.943 وهي ذات دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95%، (الملحق 2).

- أعطت نتائج تحليل الانحدار البسيط من الدرجة الأولى المدرجة في الملحق (5) ما يلي:

$$Y = 3578.167 + 407.733X$$

حيث:

Y: الرقم القياسي

X: تطبيق مقررات بازل III، ويأخذ القيمة صفر أو واحد

- بلغت قيمة معامل التحديد R² (نسبة ما يفسره المتغير المستقل في التغيرات الحاصلة في المتغير التابع) 55%، وهذا يعني أنه يوجد أثر لتطبيق اتفاقية بازل III على مؤشر الرقم القياسي للقطاع المصرفي الأردني، إلا أن التغيرات في مؤشر الرقم القياسي بنسبة 45% ناتجة عن عوامل أخرى بخلاف تطبيق مقررات بازل III.

رابعاً: النتائج والاستنتاجات:

بناءً على نتائج التقدير الموضحة أعلاه تم التوصل إلى ما يلي:

1- قبول الفرضية العدمية الأولى ورفض الفرضية البديلة، حيث بينت النتائج عدم وجود فرق (نقصان) معنوي عند درجة ثقة 95% لمتوسط حجم التداول قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل III وبعدها، الأمر الذي يدل على استقرار معدل تداول القطاع المصرفي الأردني في السوق المالي، حيث لم يؤثر تطبيق اتفاقية بازل III على ثقة

المستثمرين، ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الوجيهة التي يعتمدها البنك المركزي الأردني، حيث بدأ في تطبيق معدلات رأس مال أعلى من معدلات بازل من قبل التعديلات الأخيرة، حيث بلغت نسبة الملاءة المطلوبة من البنوك التجارية 12% بدلا من 8%، وهو ما يفسر التأثير المحدود للأزمة المالية العالمية على أداء البنوك الأردنية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة Aubrey & Le Pera 2013 التي توصلت إلى أن المخاطر النظامية التي تصيب المنظومة المصرفية غير متماثلة وتختلف باختلاف السلطات التشريعية والظروف الخاصة بكل دولة مثلما حدث مع السويد وايرلندا.

2- قبول الفرضية العديمة الثانية ورفض الفرضية البديلة، حيث بينت النتائج عدم وجود فرق (زيادة) معنوي عند درجة ثقة 95% لمتوسط عدد الأسهم المتداولة قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل III وبعدها، الأمر الذي يدل على عدم مساهمة تطبيق اتفاقية بازل III في التأثير على سيولة السوق، وبالتالي عدم زعزعة ثقة المستثمرين بشكل عام، حيث تم الحفاظ على أسلوب التنوع المعتمد في السوق، إذ لم يسهم تطبيق مقررات بازل III في توجيه السوق نحو التركيز على نوع معين من البنوك سواء من حيث الحجم أو من حيث طبيعة الاستثمار الممول أو من حيث أساليب التمويل المعتمدة.

3- رفض الفرضية العديمة الثالثة وقبول الفرضية البديلة، حيث بينت النتائج وجود فرق (زيادة) معنوي عند درجة ثقة 95% لمتوسط أسعار إغلاق مؤشر الرقم القياسي للقطاع المصرفي الأردني قبل البدء في تطبيق اتفاقية بازل III وبعدها، يمكن إرجاعها إلى تطبيق الاتفاقية بنسبة 54.2%، الأمر الذي يدل على المساهمة الإيجابية لتطبيق اتفاقية بازل III في زيادة ثقة المستثمرين بسبب زيادة مستويات الإفصاح والشفافية في البيانات المقدمة للجمهور وتخفيض المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الأردني. ويرجع السبب في بروز أثر تطبيق اتفاقية بازل III بالنسبة لهذا المؤشر على غرار باقي المؤشرات إلى الأسلوب المختلف في حساب مؤشر الرقم القياسي الذي يعتمد على نوع من الديناميكية في تقديره عن طريق إخضاعه للتحديث وفقا للتغيرات

الحاصلة بحسب الظروف السائدة، على عكس مؤشرات الأداء الأخرى مثل حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة التي تعتمد أساسا على البيانات التاريخية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة Aubrey & Le Pera 2013 التي أظهرت بان النماذج الديناميكية هي الأفضل للتقدير نظرا لمرورها للتغيرات الحاصلة.

4- إن الدور الذي لعبته المؤسسات غير المصرفية في نشوء الأزمة المالية لعام 2008 يعتبر بمثابة دليل ومبرر للحاجة إلى توسيع التنظيم ليشمل قطاع التأمين والأسواق المالية، وبالتالي الحاجة لمعالجة مشاكل السيولة التي تنتج عن أعمال المؤسسات غير المصرفية بما في ذلك صناديق التحوط⁽³⁰⁾.

5- ينبغي على التنظيمات الجديدة الأخذ بعين الاعتبار مستويات مختلفة للمخاطر النظامية، بدلا من إجبار البنوك للوصول إلى القاسم المشترك الأدنى⁽³¹⁾.

6- يرى SHimelse & al (2009) بان الارتباط الضعيف مع الاستقرار النسبي في العلاقة بين المدخرات المحلية وإجمالي تكوين رأس المال، يشير إلى مستويات عليا للقدرة التنافسية للبلاد. وبالتالي فإن فتح حسابات رأس المال يجعل البلاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، لذا يجب تحقيق التوازن في الحساب الجاري على المدى الطويل قبل الاندماج في سوق رأس المال المشترك⁽³²⁾.

7- الدور التعزيزي لرأس المال الطارئ CoCo وإمكانية إدراجه ضمن مكونات رأس المال الأساسي سوف يدفع البنوك إلى القيام بالمزيد من عمليات الإصدار مما يعطي انطباع في الأسواق المالية بانخفاض ملاءمتها، وبالتالي التأثير على قيمة أسهمها⁽³³⁾.

خاتمة:

إن سلسلة الإصلاحات المعتمدة من طرف لجنة بازل لتعزيز إطار رأس المال العالمي قصد تحقيق الاستقرار الكلي لم تحظى بالموافقة المطلقة، حيث يرى العديد من الباحثين والأكاديميين بأن تطبيق مقرراتها يتخلله العديد من التحديات والتأثيرات سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل نظام على حدة، وذلك راجع إلى الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة المصرفية من جهة وإهمال المنظمين بعض المسائل من جهة أخرى. كما يرى البعض بأن بازل III لم تغطي جميع النقائص التي أظهرتها الأزمة المالية الأخيرة في التنظيمات السابقة. لذا يقترح الباحث أنه:

- 1- ينبغي على الدول والبنوك الاستفادة من تجارب بازل II، وعدم تنفيذ مقررات بازل III دون الاستعداد الجيد والكافي لذلك، قصد تفادي الوقوع في أزمة أخرى قد تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي ككل.
- 2- ينبغي على الجزائر التريث أكثر قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC وفتح حسابات رأس مالها، وذلك لطبيعة هيكل اقتصادها الذي يتميز بضعف المدخرات المحلية وعدم استقرار ميزانها التجاري على المدى الطويل.
- 3- ينبغي الاستفادة من التجربة الأردنية من طرف الدول التي لم تشرع في تطبيق اتفاقية بازل III أو التي لم تتمكن حتى الآن من تطبيق اتفاقية بازل II ومنها الجزائر.
- 4- العمل على تقوية السوق المالية وفرض الإدراج الكلي للمنظومة المصرفية، قصد رفع الثقة والمصداقية بالنسبة للمستثمرين وتحسين كفاءة السوق المالية.
- 5- توحيد القوانين المحاسبية للتكيف مع الاتفاقيات الدولية من حيث إدارة المخاطر.
- 6- إجراء المزيد من الدراسات العربية التي تهتم بدراسة تأثير اتفاقية بازل على الأنظمة المصرفية لان كل قطاع له خصوصياته.

الهوامش والإحالات:

- 1) - Martien Lubberink, Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel III. www.ssrn.com, 2015.
- 2) - Christian M. McNamara and al, Swiss finish to basel III, www. ssrn.com, 2015.
- 3) - Zaichao Du & Juan Carlos Escanciano 2015, Backtesting Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk. www. ssrn.com, 2015.
- 4) - Allan D. Grody and Peter J. Hughes, The Global Risk Regime – New Roles for Auditors. www. ssrn.com, 2015.
- 5) - Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, www.bis.org, 2011, pp: 2-5
- 6) - Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, www.bis.org, 2010, pp: 3-31.
- 7) - Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: The liquidity coverage ratio and liquidity risk monitoring tools, www.bis.org, 2013, pp: 40-46
- 8) - Basel Committee on Banking Supervision, op, cit; p: 69
- 9) - Christian M. McNamara and al, op, cit; p: 2.
- 10) - Thomas Aubrey & Giacomo Le Pera, Improvements in the measurement of systemic risk for credit portfolio management. www. ssrn.com. 2013, p: 4.
- 11) - Zaichao Du & Juan Carlos Escanciano, op, cit; p: 3.
- 12) - Peter Went, The Incremental Risk Capital Charge – A challenge for risk managers. www. ssrn.com. 2010, p: 5.
- 13) - Thomas Aubrey & Giacomo Le Pera, op, cit; p: 6
- 14) - Alessio M. Paces 2013, The Future in Law and Finance. www. ssrn.com, 2013, p: 27.
- 15) - Olga Kolokolova & al, Systematic and Firm- specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads. www.ssrn.com, 2015, p: 2.
- 16) - Marianne Ojo 2013, Preparing for Basel IV (Whilst Commending Basel III): Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision (Part II) . www. ssrn.com, 2013 p: 6.
- 17) - Christian M. McNamara and al, 2015, op, cit; p: 9
- 18) - Zoltán Sárkány, What does good regulation look like? An Alternative Institutional Framework to Financial Regulation. www. ssrn.com, 2012, p: 3.
- 19) - Marianne Ojo, Preparing for Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision. www. www. ssrn.com, 2013, p: 5 .

-
- 20) - Alessio M. Paccas, op, cit; p: 16.
- 21) - Allan D. Grody and Peter J. Hughes, op, cit; p: 5.
- 22) - Marianne Ojo, op, cit; p: 4.
- 23) - Dimitrios V. Siskos, Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking? www. ssrn.com. 2014, p :9.
- 24) - Marianne Ojo, op, cit; p: 8.
- 25) - Christian M. McNamara and al, , op, cit; p :7.
- 26) - Petr Pavlík, New Challenges Beyond Private Investment and Risk Evaluation. www. ssrn.com , 2013, pp:238-251.
- 27) - احمد بلال الزغبى وعباس الطلاحفة: النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص : 23.
- 28) - www.ase.com.
- 29) - محمد فلاح محمد الرفاعي: أثر المتغيرات الاقتصادية على أسعار الأسهم وحجم التداول في سوق عمان المالي (1978-1997) ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت ، 1999 ، ص 159.
- 30) - Marianne Ojo, op, cit; p: 7.
- 31) - Thomas Aubrey & Giacomo Le Pera, op, cit; p : 6.
- 32) - Petr Pavlík, op, cit; p: 250.
- 33) - Christian M. Mc Namara and al, , op, cit; p :4.

الملاحق:

الملحق (1) مؤشرات أداء القطاع المصرفي الأردني

Time	TVbaBC	SNbBC	INbB	B0	Time	TVaBC	SNaBC	InaB	B1
07-10	28 550 625	8 963 397	3 635	0	01-13	47 879 128	16 976 292	3 568	1
08-10	46 990 473	14 158 985	3 565	0	02-13	13 347 341	5 287 499	3 576	1
09-10	28 202 989	5 300 064	3 620	0	03-13	13 933 929	4 794 880	3 461	1
10-10	27 723 591	5 699 248	3 761	0	04-13	16 104 819	5 908 543	3 357	1
11-10	25 403 511	6 202 752	3 869	0	05-13	17 476 151	7 620 238	3 420	1
12-10	40 607 630	10 750 947	3 927	0	06-13	52 928 952	30 148 369	3 399	1
01-11	39 614 542	10 390 969	3 978	0	07-13	19 100 610	4 995 319	3 442	1
02-11	31 246 502	7 662 231	3 866	0	08-13	17 191 150	5 113 665	3 403	1
03-11	60 788 198	20 311 987	3 787	0	09-13	17 247 262	5 086 605	3 418	1
04-11	26 276 246	8 798 376	3 766	0	10-13	22 012 362	7 548 009	3 645	1
05-11	37 657 669	14 773 028	3 796	0	11-13	25 741 094	8 131 126	3 812	1
06-11	38 695 179	14 623 367	3 735	0	12-13	26 961 431	10 782 218	3 889	1
07-11	30 083 228	8 554 225	3 709	0	01-14	80 409 295	28 667 040	4 361	1
08-11	25 647 879	10 095 023	3 667	0	02-14	68 793 672	26 974 150	4 439	1
09-11	28 465 525	9 865 241	3 593	0	03-14	29 238 393	9 622 703	4 332	1
10-11	40 775 547	17 888 129	3 543	0	04-14	35 554 563	13 115 263	4 321	1
11-11	16 176 928	5 629 750	3 443	0	05-14	37 699 547	13 149 213	4 394	1
12-11	30 382 475	10 860 534	3 475	0	06-14	39 479 098	13 390 018	4 263	1
01-12	20 481 113	6 482 399	3 364	0	07-14	17 548 231	6 293 523	4 289	1

02-12	46 926 549	24 087 510	3 448	0	08-14	32 461 896	11 917 467	4 289	1
03-12	32 806 875	9 911 388	3 501	0	09-14	39 804 840	12 344 994	4 275	1
04-12	53 007 588	16 089 790	3 527	0	10-14	28 864 536	7 065 379	4 252	1
05-12	21 799 074	8 259 291	3 324	0	11-14	23 817 821	8 084 497	4 289	1
06-12	20 621 214	9 136 048	3 339	0	12-14	29 138 111	8 725 667	4 287	1
07-12	12 089 633	4 254 850	3 273	0	01-15	12 003 067	4 551 438	4 309	1
08-12	25 218 322	7 626 663	3 408	0	02-15	18 396 034	7 045 127	4 351	1
09-12	16 763 377	5 563 386	3 363	0	03-15	15 927 027	6 337 682	4 222	1
10-12	18 227 629	5 915 579	3 332	0	04-15	21 524 353	6 047 572	4 154	1
11-12	18 554 078	9 029 393	3 323	0	05-15	25 527 859	7 254 067	4 243	1
12-12	17 056 517	7 880 560	3 408	0	06-15	27 583 559	14 219 775	4 117	1

TVbBC: حجم التداول قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

SNbBC: عدد الأسهم المتداولة قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

INbBC: الرقم القياسي قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

B0: عدم وجود مقررات بازل 3.

TVaBC: حجم التداول قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

SNaBC: عدد الأسهم المتداولة قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

INaBC: الرقم القياسي قبل البدء في تطبيق مقررات بازل 3.

B1: وجود مقررات بازل 3.

الملحق (2) فحص الفرق بين متوسط عينتين متساويتين لمؤشرات

أداء القطاع المصرفي الأردني

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	TVbBC	30228023.53	30	11708355.790	2137643.526
	TVaBC	29123204.37	30	16106043.086	2940547.703
Pair 2	SNbBC	10158837.00	30	4723604.004	862408.155
	SNaBC	10573277.93	30	6940899.421	1267229.061
Pair 3	INbBC	3578.17	30	204.275	37.295
	INaBC	3985.90	30	395.639	72.234

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	TVbBC & TVaBC	30	.050	.791
Pair 2	SNbBC & SNaBC	30	.076	.689
Pair 3	INbBC & INaBC	30	-.758	.000

Paired Samples Test

		Paired Differences						T	Df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference					
					Lower	Upper				
Paire 1	TVbBC TVaBC	1104819.167	19428131.91	3547075.367	-6149764	8359402	.311	29	.758	
Paire 2	SNbBC SNaBC	-414440.933	8093155.600	1477601.294	-3436474	2607593	-.280	29	.781	
Paire 3	INbBC INaBC	-407.733	566.389	103.408	-619.227	-196.24	-3.943	29	.000	

الملحق (3) تحليل الانحدار البسيط لحجم التداول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.040a	.002	-.016	14079954.176

a. Predictors: (Constant), BC1

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	30228023.533	2570636.170		11.759	.000
BC	-1104819.167	3635428.536	-.040	-.304	.762

a. Dependent Variable: TVbBC

الملحق (4) تحليل الانحدار البسيط بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.035a	.001	-.016	5936687.611

a. Predictors: (Constant), BC1

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	10158837.000	1083885.907		9.373	.000
FC0	414440.933	1532846.150	.035	.270	.788

a. Dependent Variable: SNbBC

الملحق (5) تحليل الانحدار البسيط بالنسبة للرقم القياسي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.550a	.303	.290	314.848

a. Predictors: (Constant), BC1

Coefficientsa

odel	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	3578.167	57.483		62.247	.000
FC0	407.733	81.293	.550	5.016	.000

a. Dependent Variable: INbBC